للمشتري بتسعة اعشار هذا الفص بتسعين والعشر الباقي من هذا الفص بخمسة دراهم
بينة البايع لان بينة البايع فيما فاقت على فضل الثمن على يد رجل واقام رجل آخر البينة انه باعه
من الذي في يديه بالف درهم وخمسين درهما وهو يملكه والذي في يديه يدعي انه اودعه اياها قال ابو يوسف
رحمه الله عليه رد العبد على مدعي نصفين ويقضى الذي في يديه لكل واحد منهما بنصف قيمته
وكذلك لو اقام كل واحد منهما بينة انه باعه من الذي في يديه وهما فاسدا وهذا اذا اقام
البينة على الذي في يديه بذلك وان اقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض
العبد فان كان العبد قايما اخذا العبد بينهما نصفين لاني لهما غير ان كان العبد
مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما لاني لهما غير ان كان العبد
اقام احد رجلان اقام كل واحد منهما البينة انه اجره من الذي في يديه شهرا
بعشرة دراهم وانه سكنها شهرا والذي في يديه يدعي انه اودعها اياه يقول للدار فانهما
يأخذان منه عشرة دراهم بينهما نصفان استحسانا وفي القياس يأخذ كل واحد منهما
عشرة دراهم عبد في يد رجل اقام رجلان اقام كل واحد منهما البينة انه باعه من
الذي في يديه بمائة درهم على ان المشتري بالخيار فيه وقتا معلوما والذي في يديه ينكر
دعواهما ويدعي لنفسه فان الذي في يديه العبد بالخيار يدفعه الى ايهما شاء
وعليه نصف الاجر ولو كان كل واحد من الداعيين يدعي الخيار لنفسه فان نقضا البيع فان
الذي في يديه العبد يدفع العبد اليهما نصفين ويسقط عنهما شيء ولو كانا اقاما
البينة على اقراره بالعبد انهما اختارا نقض البيع لا العبد اليهما ويضمن لهما قيمة العبد نصفين
ولو اقام احدهما البينة على الاقرار وان اقاما البينة على البيع واختارا انفاذ البيع قبل
قضاء القاضي لهما كان عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضي بالبيع للمشتري
الخيار لتفرق الصفقة فان قضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ووقت خيارهما
ثم اختارا نقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختارا نقض البيع قبل ان يقضي
لهما ولو اجاز احدهما البيع قبل ان يقضي القاضي لهما بالعبد نصفين واختار الآخر
نقض

نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء قبل بنصف بنصف من الثمن وان شاء ترك
رجلان ادعيا دارا في يد رجل اقام احدهما البينة ان هذه الدار كانت لابي فلان مات
منذ سنين وتركها ميراثا له واقام الآخر البينة ان فلانا مات منذ سنة واحدة وتركها
ميراثا له والذي في يديه يدعيها لنفسه قال محمد رحمه الله هي بينهما وقال ابو حنيفة
النازح في الموت واقام احدهما البينة ان هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلاث سنين
ثم مات وتركها ميراثا له واقام الآخر البينة ان هذه الدار كانت لفلان الميت غير الاول
منذ سنتين مات وتركها ميراثا فهي لهذا الوجه للذي اقام البينة على ثلاث سنين لانهم
وقتوا الملك رجل ادعى عينا في يد رجل انها له ورثها من ابيه واقام شهودا انه كان في
يد مورثه لا تقبل حتى يقولوا المدعي عليه بالامس ما كان لهذا المدعي ولا لمورثه
ويد رجل ادعى انها له اشتراها من ابي هذا بعد او نقد الثمن وقبضها فاقام ذو اليد
انها لفلان الغايب او غصبها منه قبلت بينة المدعي عليه وتدفع عند الحضرة المدعي
لان المدعي ادعى عليه عقدا انتفى احكامه فبقي دعواه دعوى الملك فاذا اقام الذي
عليه البينة على الوديعة تندفع الحضرة ولو ادعى عبدا في يد رجل انه له اشتراه من
ذي اليد بالف درهم ونقد الثمن واقام البينة على ذلك وصاحب اليد يقول هو عندي
وديعة لفلان وليس يظهر على الشهود المدعي حتى حضر المودع فانه يدفع الى المودع
فاذا ظهر على الشهود المدعي يقبل بينة البينة ولا يلتفت الى قضاء القاضي
له حتى لو اقام المودع بينة بعد ذلك انه ملكه فان اولى عبده الذي في يديه يقبل
بينته وهذه المسئلة على وجوه ثلاثة احدها هذه والثانية لو اقام المدعي هذا
واحد احضر المودع ثم اقام شاهدا آخر وهذه المسئلة الاولى سواء وجميع ما ذكرنا
والثالثة لو ادعى المدعي شاهدا حتى حضر المودع وحلف الذي في يديه انه مودع
بالتسليم الى المودع وان اقام المدعي شهودا قضى له ويطيب للذي في يديه ما قضى له
حتى لو اقام المودع البينة انه فلان او عبده الذي في يديه لا تقبل بينته ولو ادعى رجل على رجل
مالا وهو غايب فاقام الغايب في يد رجل والمدعي انه ابنه فصدقه واليد للقاضي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)